المحاضرة09

النظام الدولي الجديد (خصائصه– شروط تحققه)

هناك خلاق حول مسألة وجود هذا النظام الدولي الجديد من ناحية وحول مفهومه وتصوره من ناحية أخرى وهذا ما سوف نتطرق الي :(ابراهيم احمد 2019-2020 ص 95ه)

بالنسبة للخلاف الأول البعض يرى أن هذا النظام هو مجرد افتراض وليس واقعيا، بمعنى أنه نظام متجدد ومظهر للانتقال من مرحلة قديمة إلى مرحلة جديدة في إطار النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن أغلب الفقهاء يرى أن هذه المرحلة لا تعتبر استمرار للنظام القديم، وإنما تعتبر في إطار القطيعة مع مرحلة نظام سابق.

بالنسبة للخلاف الثاني حول مفهوم وطبيعة هذا النظام فإن الفقهاء الذين يقرون بوجود هذا النظام يعترفون بوجود خلاف بين الدول حول مفهومه، فالمفهوم الأمريكي لهذا النظام يختلف عن المفهوم الروسي والصيني، أو مفهوم دول العالم الثالث.

فكلما هو معلوم، يتكون أي نظام دولي من مجموعه من المبادئ السياسية والمؤسساتية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية)

– خصاص النظام الدولي الجديد

يمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية: (ابراهيم احمد 2019-2020 ص 96)

- هو ليس نتيجة حرب شاملة مثل الحرب العالمية الثانية.
- يعد هذا النظام الجديد احادي القطبية أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذي أيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، وذي نظام اقتصادي واحد (نظام رأسمالي ليبرالي عالمي) على خلاف النظام القديم ذي القطبية الثنائية.
- يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي بسيطرة أفكار وثقافة غربية في كل جوانبها، رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية.
- يلاحظ أن الغرب يتصور في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الشيوعي أنه أصبح يواجه الان مشروعا حضريا هو الاسلام

الشروط الممكنة لتحقق نظام دولي جديد

هناك عدة شروط نذكر منها التالي:(ابراهيم احمد 2019-2020 ،ص97)

- ان يكون وضع أشخاص المجتمع الدولي محددا لا سيما بالنسبة للأشخاص الدولية الجديدة ، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.
- تحديد ومعرفة قواعد اللعبة سواع قواعد القانون الدولي أو قواعد اللعبة السياسية ، أو الدبلوماسية والاستراتيجية.

- تحديد وتشخيص المشاكل السياسية الكبر (مثل الأمن ، البيئة ، الديموغرافية ، تقسيم الثروات، حقوق الانسان ، الديمقراطية.....)، وذلك من أجل إيجاد حلول لها بطرق سلمية كالحوار والمفاوضات.

كما يلاحظ ان النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعا إلا اذا على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي حيث تتلخص هذه القيم الأساسية فيما يلي:

- التضامن بين الدول الغنية والفقيرة لإزالة الفقر
- السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة التجارة بالأسلحة، ومنع تطور أسلحة الدمار الشامل.
- الحرص على حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية ، فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون، واقامة نظام ديمقراطي يعتبر من الأسس التي تقوم عليها شرعية النام الدولي الجديد.
- حماية البيئة باعتبارها سلوكا حضاريا يستوجب تطوير اشكال جديدة للتنمية وايجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة.

ان السؤال الجوهري الذي اثارته هذه الأحداث على مستوى العلاقات الدولية هو ما الذي تغير بعد احداث 11 سبتمبر 2001؟

تتمثل أهم مظاهر التغيير في ما يلي(ابراهيم احمد 2019-2020،ص97):

- إحداث تغيير في قائمة الاولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى، حيث تم التركيز أساسا على القضايا الأمنية
- ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربط الاعلام الغربي، هذه المفاهيم بالإسلام والمسلمين منها مثلا: ربط الاسلام بالإرهاب، ووصف المسلمين بالإرهابيين، وظهور مفاهيم مثل الأصولية والتطرف واعتباراهما إرهابيا، وتدعيم فكرة صراع الحضارات.
- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الارهاب بالصورة منفردة والاعلان الحرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم " المقاومة " وظهور نظرية " الحرب الوقائية " كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي.
- تغيير أو تقييد بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.
- محاولة تقسيم العالم الى معسكرين : محور الخير ومحور الشر في سياق مقولة : " اما أن تكون معنا أو ضدنا "
- محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين حيث تم إعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن.

مخاطر تهدد النظام الحالي

"تصنف التحليلات الحديثة مجموعة متزايدة من التهديدات لنظام ما بعد الحرب، بداية من قوى الإصلاح العدوانية وصولا إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والقومية وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة، ووفقا لما كتبه (هاس2014)فإن التوازن الحالي بين النظام والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى. كما يرى أن المستقبل الأقرب هو ما يمكن خلاله أن يفسح المنتظم الدولي الحالي المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيه اهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وأولوياتها (هاس، 2014

.)ويساور(سكويلر2014) القلق بشأن انتشار القوة والسلطة بشكل عام، ما يشكل زيادة في اضطراب النظام. الدولي ويحذر (كروكر2015)من"تخبط عالمي يتسم بنظام دولي متأرجح "في تحول يسوده التخبط". كما يرى أن المنتظم أصبح بلا رادع أو قيد، وذلك "بسبب الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة والمسؤولية (**كروكر**، 2015).

يشير تحليل سمات نظام ما بعد الحرب بشكل خاص إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة

- بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة . الأمريكية

- التقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية .

تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت .

تستند شرعية النظام إلى الدول التي تعتقد أنها تستفيد من المشاركة في النظام بشكل مباشر، وقد تداعى هذا الاعتقاد من خلال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي زرعت شكوكا متنامية بأن النظام الدولي الحالي يخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. قد يشكل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه .

وعلاوة على ذلك فإن من يساوهم القلق بشأن استقرار النظام القائم يدركون ، تميزه بمواطن قوة كامنة. وتظل جميع الدول الرائدة مترابطة اقتصاديا وتفرض مصالحها الذاتية تعاونا محدودا على الأقل. كما تستمر مجموعة الدول الديمقراطية، التي تشكل القاعدة الأساسية للنظام الحديث، في التعاون حول معظم القضايا الدولية. وتدفع دائما، المصلحة الذاتية جميع الدول الرائدة للتنسيق على الأقل فيما بينها، إن لم يكن تعاون بشأن التحديات المشتركة بداية من الإرهاب وحتى تغير المناخ. ويرى روز(Rose) (2015)أن حالة الولايات المتحدة النشطة تستمر "في قلب نظام ليبرالي دائم التوسع تفوق على جميع منافسيه بكل دهاء على مدار ثلاثة أرباع القرن". وبرغم مخاوفه، فإن (كروكر 2015)يقر "بوجود آفاق للتعاون والأنشطة المشتركة أكثر مما تفرضه صورة الفوضى". ولذلك فلم تكن مفاجأة أن تنتهي استراتيجية الأمن القومي بكل بساطة، إلى "أن القيادة الأمريكية القوية والمستدامة تعد ضرورية لترسيخ نظام دولي قائم على القواعد التي تعزز الرفاهية والأمن العالميين بالإضافة إلى حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر" (البيت الأبيض، 2015). ولكن عندما تحدت الدول الإصلاحية أطراف هذا النظام، فإن هيمنة الولايات المتحدة أخذت في التلاشي، وبذلت المؤسسات جهود مضنية للاستجابة بفعالية لممثلي الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولذلك فإن دور النظام في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يحتاج لإعادة التقييم". (مايكل جيه مازار واخرون 2016 ص 2)

عناصر النظام الدولي الجديد وبنياته:

ولوعدنا إلى ذاكرة التاريخ، كما يقول الكاتب الفرنسي " دانيال كولار " في كتابه العلاقات الدولية (1945-1995) لوجدنا أن أهم المتغيرات والتحولات التي شهدها هذا النظام وأحداث الديناميكيات المستمرة فيه قائمة على: (ابراهيم احمد 2019-2020،ص89)

أ- الثورة النووية (سباق التسلح)، وتعدد مراكز القوة العسكرية.

ب- الثورة الفضائية والاتصالات، عالم محترف عبارة عن شبكة عنكبوتية متداخل بعضها في شؤون بعضها الآخر.

ج- الثورة العلمية التكنولوجية، ليصبح عالما في غاية التقدم ومعقدا.

د- ظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال مع الجنوب.

هـ- الأزمات الاقتصادية وبشكل مستمر وبخاصة في الدول الأسوية وأمريكا اللاتنية.

و- أزمة البيئة وتحدي البقاء، إذا أضحى العالم مريضا ومهددا.

ز- وأخيرا بروز نظام القطبية الأحادية والدخول في جدل فكري حول توصيف النظام الدولي الجديد بين ثلاثية النظام والفوضى والانتقائية.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن كل نظام دولي يتكون من عناصر أساسية وهي :

1- الكيانات الممثلة في الدول والمنظمات، وقد دخلت فيها مؤخرا هياكل أخرى غير حكومية، ولكنها تمتلك امكانيات للتأثير في السياسة الدولية أكثر مما تستطيع الدولة، وأهمها الشركات عابرة القوميات.

2- علاقات التفاعل في اطار النظام، والتي تتراوح ما بين معالمي الصراع والتعاون وربطها بالهيكلة أو الشكل الترابي الذي تتخذه الدول ووفق توزيع مصادر القوة والنفوذ.

3- شكل السيطرة في اطار النظام الذي يعني هيكلته وأنماط النظام الدولي من حيث عدد أو كم ونوع الاستقطاب الدولي، الذي يعرفه المؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في استقرار ولا استقرار النظام